

# قراءة في تقرير التنمية البشرية الفلسطينية الثالث

## الافتتاحية

د. نادر سعيد

## حوار من أجل التنمية أيضا!

في عالم السياسة كل شيء ممكن، فبعد عشرات السنوات من الخلاف والتشردم تفاجنا فصالنا الفلسطينية بحوار وطني في القاهرة. ولو تركنا السياسة لأصحاب السياسة، واكتفينا بتقديم ملاحظات حول المعاني التنموي والاجتماعية لمثل هذا الحوار، فلا نجد الكثير لنقله، حيث ما زالت الفصائل الفلسطينية تتعامل بنفس العقلية التقليدية العاجزة في الفصل بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، وما زالت تتعامل ضمن طرق السياسة التقليدية التي تنسجم بالخاصة والاتفاقات التكتيكية والمصالح الذاتية. فمن ناحية، لم تقم أي من هذه الفصائل بإدارة حوار داخل المجتمع الفلسطيني نفسه حول ما تخطط لاقتراحه في القاهرة، ولم تقم أي منها بإعلام حتى جمهورها بماهية هذا الحوار وأهدافه وتكتك عليه بالسرية إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى واعتمادا على ما تنشره الصحف والتصريحات للمتحررين، فإن الحوار ما زال يأخذ المنحى التقليدي، وهو نفس الحوار غير المجدي الذي جرى لعقود طويلة بين هذه الفصائل، ولا يحاول الربط (بشكل إيجابي) بين مكونات القضية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتستطيع تقديم برنامج وطني شامل، لا يحقق المصالحة بين الفصائل فقط، بل ينجح في إخراج المجتمع الفلسطيني من نير الاحتلال ويدفعه للتقدم للأمام بحيث يصبح مجتمعا عصريا يمكن له التعايش والتنافس في ظل الواقع العالمي الجديد.

إن حوار القاهرة لا ينفصل عن الحوار الدائر (على مستوى عال أيضا) حول الدستور، ومنتخوف أن تتم المجاملة في الدستور على حساب خصوصية المجتمع الفلسطيني التي تنسجم بالتعددية والحاجة للتعامل مع الواقع الاجتماعي المحلي والاقتصاد العالمي بعيدا عن الشعارات والأيدلوجيا والمفاهيم الدينية الجامدة التي تحدد سلفا للأجيال المقبلة سقف توقعاتهم وطموحاتهم، بدون النظر بشكل علمي وموضوعي للواقع المعاش الذي يحتاج منا للخروج عن الشعارات المفرغة والمبهمه. ومن التخوفات أيضا أن يتم في صياغة الدستور تقديم حقوق النساء كقربان (سياسي) من قبل الفصائل العلمانية والوطنية لإرضاء أطراف معينة وذلك للحصول على تنازلات منهم في قضايا سياسية. ومن المؤكد أنه وضمن الدور المعروف للنساء الفلسطينيات في النضال الوطني والتنمية، فإنه لا بد للدستور أن يتضمن على شكل معين من الدفع الإيجابي للنساء ومشاركتهن في التنمية، بحيث تستند المقولات الخاصة بهذا الموضوع بالتحديد في الدستور على حقوق الإنسان والمواطنة ضمن مبدأ الوصول للمساواة الكاملة في كل المجالات.

هذه بعض الأمثلة على مخاوف الحوار، ويبقى الخوف الأكبر هو تفرّد صناع القرار في هذه الفصائل بالحوار بدون الرجوع للجمهور الفلسطيني، خوف تعززه التجربة الفلسطينية الطويلة مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، تلك الفصائل التي اعتادت على التفكير والتصرف بمعزل عن حقيقة وجود جمهور فلسطيني ومجتمع متفاعل وله متطلباته وحاجاته.

هدبل رزق-القزاق  
خرج إلى النور قبل بضعة أسابيع تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الثالث، وجاء بغلافه الأخضر الجميل وعينين رائعتين تنطقان بالأمل لطفلة باسمه، وزهرة تظهر في نهاية الربيع في جبال فلسطين، معبرا عن الأمل بغد مشرق ونفوس تنوق للاستقرار وتحلم بالأمن والسلام وتنتظر مستقبلا أفضل. وبين دفتيه يصور التقرير بلقطات سريعة سنتين من المعاناة التي لم يشهد لها الشعب الفلسطيني مثيلا في تاريخه المعاصر، حتى إن القارئ يقف مذهولا أمام الحقائق ويتساءل أي تنمية هذه، فعالية المؤشرات تدل على توقف التنمية بل ربما تؤشر بارقام سالبة في الكثير من المجالات. لا يملك القارئ إلا أن يشعر بقيمة الجهد الذي بذل في إعداد التقرير والذي أشير إليه في أماكن متعددة منه، ويتفاوت بين مقاومة المعوقات، والحصار، ومنع التجول، وإغلاق المكتب، إلى جمع المعلومات، وتنسيقها، والوصول إلى الرقم المعقول والمعلومة المقبولة. إلا أن قراءة التقرير نفسه تغير العديد من الأسئلة والموضوعات التي تحتاج إلى وقفة ولو متعجلة لمناقشتها، بعضها أثارها التقرير نفسه الذي ورد في إحدى صفحاته «نساء إذا كانت هذه الحالة الصادمة التي نعيشها قد أدت إلى تغيير حقيقي في الفكر السائد بين المفكرين وصناع السياسات، أم أننا لا نزال نراوح مكاننا في هذا المجال» وبعضها أثارها مضمون التقرير مثل إطلاق مسميات وابداع تعريفات عن أي تنمية يمارس الشعب الفلسطيني، أو يتوق إلى تحقيقها.

### هدف اصدار التقرير

نبدأ من موضوع اساسي يتعلق بهدف إصدار تقرير التنمية البشرية، حيث نجح الفلسطينيون في إصدار ثلاثة تقارير حتى الآن وهو امر عجزت عنه دول عربية ونامية أخرى أكثر استقرارا وقدرة. فالدور المفترض لتقارير التنمية البشرية هو تقديم أداة لصانعي القرار ورسمي السياسات لرسم خطط تنموية وتوسيع مفهوم التنمية الاقتصادية الضيق إلى مفهوم أكثر شمولية يتحدث عن «توسيع خيارات الناس» وحماية مصالح الأجيال القادمة. وعلى المستوى الدولي يشكل تقرير التنمية السنوي أداة مهمة في تسليط الضوء على قضايا شائكة ذات علاقة مباشرة بمضمون التنمية، ما يؤثر نقاشا عالميا في المحافل المهمة بالتنمية، وعادة ما يؤدي إلى رسم خطط عملية وتوجيه تمويل التنمية في اتجاهات محددة، كما يوفر التقرير الدولي فرصة لمراقبة أداء الدول المختلفة وترتيبها حسب مؤشرات التنمية المختلفة والتي يتم تطويرها وابداع التقرير الفلسطيني في إثارة نقاش حول مفهوم التنمية الفلسطيني ومؤشرات قياسه، وإلى أي مدى يمكن للتقرير أن يصل لصانعي القرار وان يتم تضمين نتائجه وتوصياته في عمل المؤسسات الرسمية والاهلية. إن قوة التقرير وأهميته تكمن في مدى استخدامه كأداة نقد وتحليل وهناك أهمية قصوى في أن لا يتحول التقرير إلى وثيقة أخرى يتم وضعها على الرف بانتظار القارئ المتعجل القادم الذي يريد أن يعد مقالا أو خطابا ويرغب في الحصول على معلومة سريعة.

المسؤولية هنا مشتركة وهي ليست مسؤولية معدي التقرير بالأساس، وإن كان هناك جزء كبير من المسؤولية في إعداد تقرير نقدي وموضوعي لا يجامل الجميع، ولا يحاول جاهدا البحث عن الجميل في أي صورة مهما كانت، ولكنها أيضا مسؤولية صانعي القرار على مستويات مختلفة والذين يجب أن يهتموا بالتعامل بجدية مع الحقائق وليس إعدادها من أجل العالم الخارجي والمناحين. إذا الدور المفترض لتقرير التنمية البشرية، هو دور يتجاوز حد الوصف وحتى التحليل إلى تقديم توصيات ومحاولة خلق الأجواء المناسبة لحمل هذه التوصيات وتنفيذها. ومع عدم إغفال أهمية أن التقرير ليس حكوميا وأنه يتم في مركز أبحاث تابع لجامعة بيرزيت وله مكانته العلمية المعترف بها دوليا إلا أن القوة السياسية للتقرير أمر مهم لا يمكن تجاهلها وجاء في الوقت الذي يدرك فيه الجميع أن الهم السياسي

مع ثقل حجمه وكبر مسؤولياته ليس أكبر من الهم التنموي الذي يصنع مستقبل الأجيال القادمة.

### الجمهور المستهدف

أما القضية الأخرى التي تتعلق بالدور المفترض لتقرير التنمية البشرية فتتعلق بالجمهور المستهدف من التقرير، فهل يمكن لتقرير واحد أن يخاطب الفلسطينيين



من كافة المستويات من صناعات القرار والجمهور المشارك في التنمية في كافة المواقع؟ إن البحث عن جمهور واسع يفقد التقرير تركيزه ويحاول ان يصنع المعجزات في زمن انتهت فيه المعجزات. ربما كان الدور الأجل والأفضل للتقرير هو محاولة البحث عن ومضات الأمل، المبادرات الذاتية والجماعية التي تصدت لحالة اللامعيارية والعنف والإحباط، وحاولت مساعدة الذات ودعم الآخرين، هذه الومضات الجميلة سوف نذكرها دائما وقد وثقت في تقرير التنمية البشرية ربما تعود لها مستقبلا ونقول إنه في الظلام الحالك كان هناك من يحاول أن يضيء شمعة بدلا من أن يلعن الظلام. إلا أن التقرير حاول جاهدا ابداع تسمية جديدة لحالة التنمية أو «اللاتنمية» التي يمر بها المجتمع الفلسطيني وعلى الرغم من جمالية مفهوم التنمية الانعتاقية التي ركز عليها التقرير إلا انه لم يكن من الواضح ما اذا كانت «توصيفا للحالة» أم «طموحا لحالة». فالتنمية الانعتاقية كما وصفها التقرير تسعى إلى الدمج المحكم والمتوازن بين متطلبات التحرر والتنمية البشرية، وهي «تضع الإنسان وحقوقه في مركز القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما تنظر إلى الحقوق الجماعية كالحق في التنمية وفي تقرير المصير كجزء لا يتجزأ من عملية حراك مستمرة من أجل الوصول للتحرر الإنساني بمفهومه الشمولي»، ولا يملك القارئ إلا أن يقول إن هذا الحلم ما زال بعيد المنال وأن ما قرأه في الفصول السابقة لا يشير إلى أننا على الطريق الصحيح لتحقيق الحلم، وأن المؤشرات جميعها لا يتم ربطها بصورة محكمة مع هذا التوجه الحقوقي للتنمية، فنوصيف الحالة الراهنة يشير ليس فقط إلى انتهاك الحقوق بل إلى عدم وعي بين الجمهور والمؤسسات بهذا التوجه وما زالت جهود التنمية موزعة، وقطاعية وغير مدروسة، وهنا نتساءل أي تنمية انعتاقية!!! وما أهمية التسميات إن لم تتوفر الإرادة السياسية والمجتمعية الكافية لتبني المفهوم والعمل على تطبيقه على أرض الواقع.

إن ابداع تسميات جديدة ومفاهيم جديدة قد يكون في غاية الأهمية إذا ارتبط بمحاولة الانخراط في نقاش المفهوم على المستوى العالمي، وربما جاء الوقت الذي يتصدى فيه الفلسطينيون لمفاهيم يتم ترديدها في كل العالم بافترض انها مسلمت بينما ندرك نحن من واقع المعاناة أنه من الصعب الحديث عن «توسيع خيارات» في وقت لا نملك فيه هذه الخيارات، ومن الصعب الحفاظ على حقوق الأجيال

القادمة في وقت لا نملك فيه الحفاظ على حياتنا، ومالم يتم نقل النقاش لمستويات أخرى ربما يجب علينا الاعتراف باننا لم نسهم فعليا في نقاش مفهوم التنمية البشرية وتوطينه فلسطينيا.

### مفهوم المشاركة

قضية أخرى شائكة أثارها التقرير في عدة مواقع وهي قضية المشاركة، ومفهوم المشاركة وانواعها المختلفة. وركز التقرير في عدة مواقع على مدى مشاركة الناس في عملية الإعداد، على اعتبار ان وجهات نظرهم تم تضمينها فعليا في التقرير، والواقع هو أن من الصعب أن تتوفر قاعدة جماهيرية واسعة تؤمن بتوجه تنموي واحد ولكن في نفس الوقت هذا ليس بالأمر المستحيل، خصوصا اذا تم ربطه باحتياجات الناس وهو مهم اليومية، لكن هل المشاركة هي مشاركة كمية عديدة أم انها مشاركة نوعية وكيفية؟ وإن كانت مشاركة نوعية إلى أي مدى يشعر الإنسان الفلسطيني العادي بأنه يشارك في الفعاليات الاجتماعية والسياسية والتنمية التي تمس حياته مباشرة؟ ربما لم يسمع الكثيرون عن تقرير التنمية البشرية وربما ليس من الضروري ان يسمعون ولكن من الضروري ان يلمسوا التغيير في المفاهيم من خلال دمجهم أكثر في القضايا التي تمس حياتهم اليومية، خصوصا وأن التنمية الانعتاقية تفترض «تمكين الناس في مواقعهم المختلفة من أخذ زمام المبادرة دفاعا عن مصالحهم واحقاق حقوقهم، من أجل ما يرون فيه قيمة ايجابية واولوية وذلك ضمن رؤية شمولية بعيدة المدى تركز على تمكين الإنسان واحترام حقوقه وتعزيز مواطنته»، وهنا نتساءل أي القضايا ينبغي العمل عليها بصورة جماعية وتحتاج لقرار جماعي أو لتوافق مجتمعي وايتها قضايا قطاعية تحتاج لجهود القطاع الذي يعمل بها وأنها تخصصية تحتاج إلى خبرات فنية ومهنية محددة ومدى توفر هذه الخبرات أو عدمه في المجتمع الفلسطيني. بمعنى آخر أي نوع من المشاركة نريد؟ أن اطلاق أي فكرة مهما كانت عظمتها وروعته لا يعني الكثير ما لم تترجم إلى واقع ملموس يؤثر مباشرة على حياة الناس.

### دليل فلسطين للنوع الاجتماعي

هناك إضافة نوعية جاء بها التقرير تتمثل في محاولة استنباط دليل فلسطيني للنوع الاجتماعي، وهذه المحاولة تستحق التأمل والدراسة وربما إثارة نقاش أوسع حول أهميتها ومدى قدرتها على التأشير إلى واقع المرأة الفلسطينية، ويترك الأمر لجميع المهتمين بقضايا العدالة الاجتماعية وليس للمؤسسات النسوية فقط لتحديد كيفية الاستفادة من مؤشر من هذا النوع، وعن إمكانية احتسابه دوريا من أجل قياس مدى التقدم والانجازات التي تحققتها النساء في فلسطين. وعلى الرغم من أن التقرير تحدث بلغة محايدة للنوع الاجتماعي في أغلب الفصول الخمسة إلا أن بعض المواقع أشارت للمساواة وخاصة فيما يتعلق بالتعليم كما أن إحدى التوصيات جاءت لتؤكد أن «تمكين النساء الفلسطينيات هو من أهم عناصر التنمية البشرية الانعتاقية» ويمكن القول ان التقرير كان يستطيع ان يولي النساء مساحة أكبر في جميع أجزائه.

### المؤشرات الكمية

أما المؤشرات الرقمية في الملحق الإحصائي فقد جاءت محدودة وغير مبدعة في طريقة العرض وتفتقر للمقارنات الزمنية أو المقارنات مع الدول المجاورة أو دول العالم، ومع ان معدي التقرير اشاروا إلى أشكالية «المعيارية» وإلى عدم قدرة المؤسسات المختلفة على الوصول إلى اتفاق حول بيانات توضح حجم التراجع في متوسط العمر وفي معدلات الامية أو البيانات الاقتصادية إلا أن جهدا أكبر كان سيؤدي لنتيجة أفضل. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن بعض الأخطاء اللغوية والمطبعية التي كان يمكن تلافيها. وأخيرا يجب الانسني ان التقرير رغم حجمه الكبير والجهد الهائل الذي بذل فيه هو اشبه بصورة أخذت للمجتمع الفلسطيني في فترة زمنية محددة، وهو بالتالي لا يمكن ان يحمل أكثر من طاقته، وإن كان اغفل جوانب هامة فقد استطاع ان يعكس صورة واقعية لدرجة كبيرة، وأن يعرضها بطريقة مؤثرة.